الفصل الأول : النظام المصرفي الجزائري بعد الإستقلال

بذلت السلطات الجزائرية , بعد الاستقلال مباشرة , كل مافي وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في اصدار النقود وإنشاء عملة وطنية , فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة

أولاً : مرحلة تكوين نظام مصرفي وطني 1962-1965

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى ,وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر , وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962 , ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية . ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن , ولكن الاجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل و قيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي أنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج .

.

إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لايزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين. وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل إستثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن و القدرة على الوفاء. مما أضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الاصدار , الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة مابين 1963-1967 . والنتيجة كانت إزدواجية النظام المصرفي . الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص , والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة , مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية .

1- : تأميم البنوك الأجنبية :

إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة إشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج. وعرف هذا التطلع إستحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف

التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية , لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية إبتداءا من سنة 1966. وقد كان هذا القرار بداية لاعادة تشكيل النظام المصرفي , حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كلياً إلى الدولة وهي : البنك الوطني الجزائري(BNA) , القرض الشعبي الجزائري (CPA), وبنك الجزائر الخارجي(BEA) .

وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الإحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد , وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص , حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي , و التجمعات المهنية للاستيراد , و المؤسسات العمومية والقطاع الخاص . أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة , في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية

ملخص لأهم الإجراءات التي قامت بها الدولة الجز ائرية بعد الإستقلال

1--الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية و الجزائرية 62/08/29 لأن الحكومة الجزائرية أنذاك لم تقم سوى بتنفيذ الميزانية المصوت عليها من طرف البرلمان الفرنسي ، كما أن التموين كان بتسبيقات من طرف الخزينة الفرنسية حيث لم تكن هناك أي موارد وطنية ،و قد منحت لها إمتيازات هامة مثل منح قروض للإستثمارات القطاع الإقتصادي ، و كذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي

2- إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 1963/1/1 و تحديد مهامه ،ليحل محل بنك الجزائر الذي كان مجرد فرع لبنك فرنسا المركزي ، و هو عبارة عن مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و هو يقوم بتنظيم السياسة النقدية (الإئتمانية و المصرفية)و الإشراف على تنفيذ السياسة النقدية وفقا للخطة العامة للدولة

3-تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية 1963/05/07 ، (أصبح فيما بعد يسمى بالبنك الجزائري للتنمية) ووضع تحت وصاية وزارة المالية ،ويتلخص نشاط هذا الصندوق في حشد الموارد المالية وتوجيهها إلى تمويل الاستثمارات طويلة المدى بشكل خاص.

ولقد استطاعت السلطة الجزائرية من استكمال سيادتها الوطنية بإصدارها للعملة الوطنية ممثلة في الدينار الجزائري الذي ظهر إلى الوجود منذ سنة 1964 حيث حددت قيمته ب 18 غرام من الذهب وهي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد تولى البنك المركزي الجزائري إدارة وإصدار النقود الوطنية منذ إنشائها

كما أن رفض المصارف الأجنبية تمويل المشاريع الجزائرية و المؤسسات الوطنية أدى هذا بالسلطات الوطنية الجزائرية إلى تأسيس و إنشاء ثلاث مؤسسات مالية (سميت بالبنوك الأولية)على حساب مصادرة و تأميم الكثير من المصارف الأجنبية (مرحلة التأميمات 66-67) و هي :

1-- البنك الوطني الجزائري أنشأ في 1966/06/13 ليسد الفراغ المالي الذي أحدثه خروج البنوك الأجنبية و ليكون وسيلة للتخطيط المالي و دعامة للإقتصادالإشتراكي و الزراعبي و قيامه بالعمليات المصرفية التقليدية

2-- القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 1966/12/29 يقوم بالعمليات المصرفية التقليدية إضافة إلى إقراض الحرفين في جميع النشاطات ، إضافة إلى تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3-- البنك الخارجي الجزائري بتاريخ 1967/11/1 و يشارك في تمويل التنمية الإقتصادية داخليا و خارجياً (خارجيا تمويل التجارة الخارجية مثلا تقديم الدعم المالي للمصدرين ....)داخليا يقوم بالعمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونطراك تقديم القروض

و في **1 نوفمبر 1967** تمت إستقلالية النظام المصرفي الجزائري بصورة نهائية عن التبعية إلى الخارج و تم سحب كل اعتمادات المصارف الأجنبية، و من ثم تمت السيطرة على المبادلات الخارجية و تم إقامة احتكار للمصارف العمومية الجزائرية على كل العمليات المصرفية و الاقتراض و في نفس السنة تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، قصد المساهمة في عمليات الادخار و تعبئته، فقد ساهم في جمع المدخرات بمختلف أنواعها و في تمويل الإسكان؛ و في هذه الفترة كانت النظام المصرفي يتضمن تركيبتين ماليتين هما:

التركيبة الأولى (مصرفية – مالية): و تشمل البنك المركزي وستة(6) مصارف للودائع وهي:

- البنك المركزي الجزائري. ، بنك الوطني الجزائر. ،القرض الشعبي الجزائري.، - بنك الجزائر الخارجي، بنك التنمية المحلية.، البنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مصرف متخصص في تمويل الزراعة.

التركيبة الثانية (ادخارية – استثمارية)و تشمل ما يلي:

- البنك الجزائري للتنمية كمصرف لتمويل التنمية.، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، كمصرف للادخار.، - شركات التامين و هما: الشركة الجزائرية للتامين والصندوق الجزائري للتامين و إعادة التامين.

بعد هذه الترتيبات التي قامت بها الحكومة أنذاك أصبح النظام المصرفي يتسم بالخصائص التالية :

1- انه مملوك بالكامل للدولة(ملكية عامة).

2- يقوم بتنفيذ ما تخططه الدولة عليه وفقا لسياستها في التنمية.

- انه نظام قائم على التركز حيث عدد من المصارف يتولى العمليات المصرفية.

- واسع الانتشار، فروع عديدة للمصارف تغطي أو تكاد تغطي التراب الوطني.

2----: عوائق عمل النظام المصرفي في هذه الفترة

في ظل هذه الفترة التي سبقت الإصلاحات، وجدت المصارف الجزائرية نفسها تابعة لوزارة المالية، لا تمارس عملها كمؤسسة اقتصادية، مما أدى فقدان البنك المركزي سلطته كبنك البنوك و واضع السياسة

النقدية، من جانب أخرى لا تحترم المصارف التجارية مبدأ التخصص في العمليات المصرفية فمثلا : البنك الوطني الجزائري تخصص في عمليات التمويل المحلية، كان يقوم بعمليات مع الخارج.

1- غياب قانون مصرفي عضوي : أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم الوساطة المالية

2-وجود نزاعات

أ-على مستوى السلطة النقدية : عدم تحديد مهام البنك المركزي و حالات تدخل وزارة المالية ، تناقض بين دور البنك المركزي ووزارة المالية

ب-مبدأ التخصص بين البنوك الأولية : سيادة الفوضى في عمل البنوك مع وجود خلل في توزيع الشبابيك المصرفية فمثلاً البنك الوطني الجزائري كان يحوز على أكبر عدد من الشبابيك و يتحصل على أكبر قدر من الوداع و يمنح أكبر قدر من القروض

3-التدخل المباشر للوساطة المالية : الخزينة تقوم بمنح قروض لتمويل الإستثمار و البنوك عملياتها الإقراضية خاصة بقروض الإستغلال